هجرة الكفاءات الأفريقية

وانعكاساتها على التنمية في أفريقيا

مُلخّص:

تُعدُّ ظاهرة هجرة الكفاءات من المشاكل المعقدة والمزمنة التي طالت العديد من دول العالم، خاصة الدول النامية وعلى رأسها الدول الأفريقية، التي عانت ومازالت تعاني من هذه الظاهرة التي شكلت عائقًا حقيقيًا أمام العديد من مشاريع التنمية في القارة، وهو انعكاس لما تعانيه القارة من مشاكل متعددة لا حصر لها في مختلف جوانب الحياة سواء كانت الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وهذا بدوره جعل دول القارة عاجزة تمامًا عن استثمار مواردها الطبيعة التي حباها الله بها، بسبب هجرة كفاءاتها العلمية والمدربة، فهي تمثل استنزاف لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع الأفريقي خاصة في مجالات التنمية، كما تمثل هذه الظاهرة أيضًا إهدار للأموال الطائلة التي تنفقها الدولة على التعليم والتدريب في جميع مراحله على العناصر البشرية التي أصبحت فيما بعد كفاءات مهاجرة .

إنَّ هجرة الكفاءات وخبرتها الفنية إلى خارج الدولة من أخطر ما تعانيه الدول الأفريقية، وبالتحديد هجرة تلك الكفاءات المؤهلة تأهيلاً عاليًا والقادرة على الإسهام بفاعلية في عملية التنمية بكافة أشكالها؛ فهي كفاءات نادرة لا تتوفر بالقدر الكافي في أي من المجتمعات الإنسانية؛ ممَّا جعل الطلب بتزايد عليها يومًا بعد يوم .

ممّا لاشك فيه أنها تحمل في طياتها أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تهدف إلى إيقاف عملية البناء والتقدم والتطور في الدولة الطاردة لعقولها وكفاءاتها، مقابل ما تقوم به من تطور وتنمية حقيقية للدولة الحاضنة لها .

شكّلت هذه الظاهرة إحدى المعوقات الرئيسة أمام التنمية في أفريقيا في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفية المصدر الرئيس للتطور والتقدم .

حيث أصبحت هذه الظاهرة تتطور وتتعقد خصوصاً في وجود دول متقدمة تقدم الإغراءات اللازمة لجذب هذه الكفاءات، لإن هذه الدول تعي جيدًا إن الاستثمار في العنصر البشري هو الاستثمار الحقيقي، الذي يحقق النمو والإزدهار خاصة على المستوى الاقتصادي، ويرفع من مؤشرات التنمية على كافة المستويات .

فالآثار المترتبة على هذه الظاهرة كثيرة ومتعددة، شكلت عائقًا حقيقيًا أمام كل ما تتطلع إليه الدول الأفريقية في مسيرتها نحو التجديد والتطور والتنمية، لإن المحرك الأساسي لهذا التطور هو تلك الشريحة العلمية المؤهلة التي غادرت البلاد الأفريقية إلى خارجها؛ لتحقيق طموحاتهم والبحث عن حياة أفضل .

المقدمة:

إنَّ أهم ما تفتقده أي دولة من كيانها هو هجرة كفاءاتها أو استنزاف أدمغتها التي تشكل العمود الفقري في عمليات التنمية المختلفة، سواء على المدى القصير أو المدى البعيد، وتعد هذه الظاهرة على رأس هرم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول الأفريقية، كونها من أهم التحديات التي تواجهه الأنظمة السياسية فيها، ومن ثمَّ فإن ذلك يحتاج إلى أن ندرك ونعي جيداً خطورة هذه الظاهرة على التنمية الشاملة، فتوافر تلك الكفاءات في دولها من العوامل المهمة لعملية التنمية والتطور على كافة المستويات.

حيث تؤدي عملية هجرة الكفاءات إلى استنزاف جزئي للثروة البشرية المدربة والماهرة، في الوقت الذي تؤكد فيه النظريات السياسية على دور رأس المال البشري في عملية التنمية والذي بدوره يحقق الاستقرار التنموي .

وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات الأفريقية من أهم الظواهر البشرية المركبة متعددة الأبعاد، والتي تؤثر بشكل مباشر على عوامل التنمية في القارة، فهي ليست إنتاجًا لعوامل محلية أو إقليمية فقط، وإنما هي إنتاج لأبعاد عالمية لعب التطور التكنولوجي دوراً مباشراً فيها .

حيث تواجه الدول الأفريقية كغيرها من دول العالم الثالث تحديات كبيرة في جهودها المبذولة لدفع عملية التنمية بأبعادها المختلفة إلى الأمام، في ظل ظاهرة هجرة كفاءاتها إلى الخارج بحثًا عن فرص عمل أفضل، حيث شكلت هذه الظاهرة عقبة أمام تحقيق مشاريع التنمية الحقيقية .

فحرمان القارة الأفريقية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات كفاءاتها في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تعتبر من أهم الآثار السلبية للهجرة التي تعاني منها القارة، فقد اجتذبت هجرة الكفاءات اهتمام الباحث نظرًا لما تحدثه هذه الظاهرة من تأثيرات سلبية على مشاريع التنمية في القارة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في هجرة الكفاءات الأفريقية للخارج وآثارها على التنمية في القارة .

لذلك يتعين على الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية :

- ما الأسباب الرئيسية المؤدية الى مشكلة هجرة الكفاءات الأفريقية ؟
- ما آثار هجرة الكفاءات الأفريقية على التنمية في أفريقيا ؟

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد أسباب هجرة الكفاءات الأفريقية وآثارها على التنمية، وإلى جانب هذا الهدف توجد أهداف فرعية يكمن تحديدها في النقاط الآتية :

- التعرف على مفهوم التنمية بشكل عام ودور الكفاءات في عملية التنمية .
- التوصل إلى العوامل الداخلية والخارجية لهجرة الكفاءات الأفريقية .
- تحديد آثار هجرة الكفاءات الأفريقية على مشاريع التنمية في أفريقيا .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

ـ حاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم التنمية باعتبارها جزء من مشكلة الدراسة ودور الكفاءات في عملية التنمية .

ـ تحاول الدراسة التوصل إلى رؤية مستقبلية للحد من هجرة الكفاءات الأفريقية .

ـ تحاول الدراسة التوصل إلى استراتيجية تعالج هذه الظاهرة للحد من الآثار السلبية لهجرة الكفاءات الأفريقية للخارج .

ـ تحاول الدراسة توضيح الآثار السلبية لظاهرة هجرة الكفاءات لصانع القرار السياسي في الدول الأفريقية؛ لوضع نظم وإجراءات مرنة ومتكاملة تتعامل مع الكفاءات المميزة، ومراعاة احتياجاتها وكيفية استثمارها والاستفادة منها، وتطبيق الآليات اللازمة للعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة .

ـ إثراء المكتبات الأفريقية بهذا النوع من الدراسة؛ للاستفادة من المتخصصين في هذا المجال .

ـ الإسهام في توعية الأجيال الأفريقية على الآثار المترتبة على هجرة الكفاءات الأفريقية .

فرضية الدراسة :

تكمن فرضية الدراسة في الآتي :

"هجرة الكفاءات الافريقية للخارج تشكل عقبة أمام نجاح مشاريع التنمية في أفريقيا"

منهج الدراسة :

حاول الباحث أن ينتهج في هذه الورقة العلمية متواضعة الأساليب العلمية المتعارف عليها والمستخدمة في البحث العلمي حيث استخدم الباحث :

ـ المنهج الوصفي التحليلي : لدراسة المشكلة محل الدراسة من مختلف جوانبها وأبعادها .

خطة الدراسة :

أولاً ـ مقدمة : تتضمن فكرة عامة عن مشكلة الدراسة بالإضافة لعرض المشكلة وأسباب اختيارها، والمنهج المتبع لدراستها واهدافها .

ثانيًا ـ ثلاثة مباحث :

ـ المبحث الأول : مفهوم التنمية ودور الكفاءات في عملية التنمية .

ـ المبحث الثاني : دوافع وأسباب هجرة الكفاءات الأفريقية .

ـ المبحث الثالث : تداعيات وآثار هجرة الكفاءات الأفريقية على التنمية في أفريقيا.

المبحث الأول : مفهوم التنمية ودور الكفاءات في التنمية .

أولاً ـ مفهوم التنمية :

يعتبر موضوع التنمية من المواضيع المهمة التي تثير اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء؛ نظراً لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة ، وتأثيرها الأ محدود والحساس والمباشر في كل شؤون الحياة ، فهي عملية شاملة متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، لهذا وضعت الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيقها [1].

فالتنمية عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في مجتمع ما سواء اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا، بحيث ينتقل من خلالها من الوضع الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف إحداث تطوراً وتغييراً في كل الأبعاد من أجل تحسين أحوال الناس، من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة بالصورة الصحيحة، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة كافة أفراد المجتمع [2] .

كما أنَّ التنمية تهدف إلى تشجيع الأفراد على العمل والإنتاج، والإخلاص في العمل النابع من الضمير الداخلي للشخص، والحرص على المصلحة العامة، فهي عملية شاملة لجميع جوانب الحياة، الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والإدارية، حيث تتعامل معه باعتباره نظاما كاملاً ومتكاملاً .

فالتنمية تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها [3] :

ـ التنمية عملية مستمرة : لا تقف عند حد معين من التغيير، كما أن عملية تطبيقها للحصول على النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل؛ ومن المتضمنات الأساسية لها إحتوائها على عنصر التغيير؛ لأن التغيير يحصل في البنية الأساسية للمجتمع .

ـ التنمية عملية مُخطط لها : فلا يمكن البدء بأي شكل من الأشكال في التنمية إلاَّ بعد تحديد الأهداف الرئيسة منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلاَّ من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم، بهدف إحداث نقلة في بناء المجتمع ووظائفه .

ـ التنمية عملية استثمارية : حيث ترتكز على استثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة؛ بهدف تحقيق نتائج أفضل ويمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع؛ لخلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة . .

ـ التنمية عملية ادارية : فهي مشروع مجتمعي ينبع من أعماق الشعب ونجاحها، يرتكز على كفاءة القائمين عليها في الدولة وبتعاون جميع المؤسسات فيها سواء كانت حكومية أو خاصة .

ـ التنمية عملية تنظيمية : تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع وتحقق الرفاهية لهم، فهي متواصلة ومستقلة لها مقومات ذاتية من أجل رفع مستوى المعيشة وتأمين مستوى الاكتفاء الذاتي، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي .

---

1 ـ جميلة الهادي مفتاح . واقع التنمية ومستواها في البلدان النامية ، مجلة منارة للبحوث الاجتماعية ، العدد الرابع، منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية ، 2010 ، ص 91 .

2 ـ الدسوقي عبده إبراهيم ، التلفزيون والتنمية ، الاسكندرية ، منشورات دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الاولى ، 2018 ، ص178 ص179 .

3 ـ محمد فرج رحيل . المعلومات والتنمية (توظيف المعلومات في خدمة التنمية) طرابلس . منشورات اكاديمية الدراسات العليا . مركز الدراسات والبحوث أمانة مؤتمر الشعب العام ، 2003 ، ص 288 ص290 .

ـ التنمية عملية تطور شامل أو جزئي مستمر : وتتخذ أشكالاً مختلفة، تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان لتحقيق غاياته .

وهي تعمل أيضًا على الارتقاء بالمجتمع ونقله من وضعه الثابت إلى وضع أفضل وأعلى، واستغلال طاقات المجتمع الموجودة والكامنة بشكل سليم، وتوظيفها بشكل أفضل نحو تنمية الموارد البشرية وإشباع العقلية الخاصة بالمواطن؛ لأن مثل هذه التنمية هي التي تضمن تحقيق تنمية معقولة ومتوازنة داخل المجتمع .

التنمية هي مجموعة من العمليات تستهدف إحداث التغير الاجتماعي المقصود عن طريق تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير المزيد من برامج الرعاية، وهي أيضًا تعني تحسين الظروف والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى تحسين الإدارات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والبشرية ، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة وتحسين الثروة وتحسين الحياة الخاصة بالأشخاص، فهي ترتكز على مقومات مفصلة ومحددة وفق جهد مدروس ومخطط له هادف لإحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع [4].

كما تنطوي عملية التنمية على إحداث تغيير جدري في المجتمع يقضي على مسببات التخلف والفقر، إلاَّ إن هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت، فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الحديث عن التنمية البشرية ومقاييسها، وأصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات التواقة إلى الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة .

فالتنمية البشرية هي مجموعة أنشطة وانجازات تتجاوز إلى حد بعيد التنمية الاقتصادية والإنتاج الوطني والدخل للفرد، فهي تتصل بنوعية الحياة التي يعيشها الإنسان وقدرته على اكتساب المعرفة واستعمالها ، وتعتبر الإنجازات في مجال التنمية البشرية مؤشر لمدى تمكن الدولة من الوصول إلى أهدافها الاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على مواجهة تحديات المستقبل [5].

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع؛ وذلك لرفع مستوى الرفاهية العالية من أفراد المجتمع، عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى .

فالتنمية ليس مجرد زيادة إنتاج؛ بل تمكين الناس من توسيع نطاق خبارتاهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط؛ بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي، والاقتصادي، ويبين ذلك إن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضًا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة، وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة .

حيث تُعرّف التنمية بأنّها حالة من التقدم والتطور تستند إلى الاستغلال الرشيد لكافة للموارد، بهدف إقامة مجتمع حديث عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جيدة وأفضل؛ لرفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات تواكب

---

4 ـ عيسات العمري . معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات العقل التنموي ، منشورات مجلة تنمية الموارد البشرية ، المجلد 07 ، العدد الثاني ، 2016 ، ص166. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-860231

5 ـ ابراهيم قويدر . تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص عمل جديدة ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، بدون سنة نشر ، ص109 .

التطور، وبهذا المعنى فإن المجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجي والتساند الاجتماعي الواسع النطاق، والتحضر والتعليم والحراك الاجتماعي [6].

وبصفة عامة تُعرّف التنمية على أنها التطوير والتحسين والرفع من مستوى المعيشة للفرد والمجتمع في جميع نواحي الحياة، أي الانتقال من حالة التخلف التي يعيشها إلى حالة التقدم الذي يسعى إليها، كما أصبح التركيز على الإنسان كمحور رئيس في عملية التنمية حتى أصبحت التنمية تعرف بالتنمية الإنسانية [7].

غير أنَّ مع تطور الزمن أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموًا سريعًا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة؛ ممَّا عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة، لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية جزء من الكل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، بل تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر خاصة مع تطور التكنولوجيا والمعلومات .

إنَّ من المتضمنات الأساسية لعملية التنمية إحتوائها على عنصر التغيير الجدري المقصود والهادف والمبرمج بقصد إحداث نقلة في بناء المجتمع ووظائفه، شاملة بذلك الواقع والمستقبل، واعتماد التنمية في هذه العملية هي القدرة على إحداث تراكم هائل في المعلومات من أجل القدرة على إحداث هذه الطفرة أو النقلة الأساسية والمطلوبة في المجتمع، وفي هذا السياق تكون المعلومات هي النقطة المحورية في عملية التنمية .

كانت ولازالت المعلومات هي الركيزة الأساسية لأي تقدم تنموي، فهي تمثل القاعدة لأي خطة تنموية، وتشكل المعلومات المؤثرات التي توضح لأي مدى وصلت التنمية إلى تحقيق أهدافها، وبالتالي يمكن تقييم لهذه الخطة أو البرامج التنموية .

إنَّ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية تعتمد على القدرة على استخدامها بالأسلوب الأمثل؛ لذا من الضروري إيجاد بيئة تقنية قادرة على التكيف مع متطلبات العصر، وبالتالي التطور نحو حياة أفضل [8].

إنَّ علاقة البحث العلمي (المعلومات) بالتنمية علاقة قبلية وبعدية، فهي تسبق برامج التنمية وتسهم في وضع إطارها أو خططها، وهي كذلك تعقبها حيث يتم جمع المعلومات عن طريق البرامج التنموية وما وصل إليه من نتائج وأرقام .

يمكن أن نشير إلى العلاقة بينهما في النقاط الآتية [9] :

---

6 ـ صفاء علي الرفاعي . المجتمع المدني ومستقبل التنمية (الجمعيات الاهلية نموذجا) ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، 2013 ، ص 31.

7 ـ رمضان سليمان المرهاق . المعلومات والتنمية (تقنية المعلومات أساس نجاح برامج التنمية المستدامة) ، طرابلس . منشورات اكاديمية الدراسات العليا . مركز الدراسات والبحوث أمانة مؤتمر الشعب العام ، 2003 ، ص 364 .

8 ـ محمد شحادة ابو ايمن . ادارة الجامعة الكترونية والتعليم عن بعد ، الامارات العربية المتحدة ، مجلة شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، 2005 ، ص89

9 ـ نفس المرجع السابق . ص 298 ص 299 .

ـ إنَّ التنمية مفهوم يتميز بالديناميكية والحركة أكثر من الجمود والثبات، وهو مفهوم مشبع بالأغراض والغايات الإنسانية الهادفة نحو الأفضل دائمًا .

ـ التنمية المقصودة والمطلوبة هي التي تراعي الاحتياجات الملحة للمجتمع، وتحاول أن تجسدها في خطط وبرامج وكفاءات مبدعة .

تتجه أنظار الباحثين والعاملين في مجال التنمية إلى تجسيد فكرة التجديد والتحديث في مجال الأفكار التنموية، باعتبار إن هذا المفهوم مرتبطًا بالإنسان والإنسان كائن متجدد ومتطور دائمًا .

ولكي يكتمل هذا المفهوم وتتجسد محتوياته واقعًا ملموسًا لابد من وجود قاعدة من المعلومات التي تربط بين قطاعات مختلفة؛ حتى تعطي العاملين والباحثين في مجال التنمية قاعدة صلبة للانطلاق منها، وبالتالي تحقيق مفهوم أكثر دقة للتنمية الحقيقية .

ـ إنَّ وجود منظومة المعلومات المسبقة عن مجال البحث أو الدراسة يهيئ الطريق أمام الباحث في مجال التنمية؛ للانطلاق في مجال بحثه، ويعطيه قدر كبير ومساحة أوسع للإبداع .

ـ إنَّ المعلومات البحثية في مجال التنمية تمثل حلقة وصل بين الواقع والطموح، والذي لا يمكن الوصول إليه إلاَّ خلال هذه الحلقة أو الدائرة .

ـ إنَّ الاستفادة من الأبحاث (المعلومات) التي يتم جمعها وتحقيقها يعدُّ مطلبًا ملحًا إذا أردنا أن نلحق بركب التقدم، فتقديس البحث العلمي والاعتراف بمكانته ودوره في التنمية وما توصلوا إليه من معلومات، وتوظيف هذه المعلومات والاستفادة منها في حياة المجتمع يعد الطريق الآمن والسريع الذي يمكن من خلاله العبور إلى مستقبل أفضل من خلال كفاءات قادرة على تجاوز الصعوبات .

ثانيًا ـ دور الكفاءات في عملية التنمية :

يُعدُّ العنصر البشري العمود الفقري لعمليات التنمية بأبعادها المختلفة، خاصة عندما يكون العنصر البشري من الكفاءات العلمية، فهو القادر على التطوير والتجديد والإبداع، فالفرد بفكره وطاقته يعد من أهم العناصر الإنتاجية الفعالة؛ بل إنه يبقى دائمًا عصب الإنتاج الرئيس مهما تقدمت أساليب التقنية، فهو الذي يملك الطاقة غير المحدودة، والتي إن أحسن استخدامها وتوظيفها وتطويرها من خلال التعليم الواعي والتدريب المستمر تتحقق أعلى معدلات التنمية ، وأصبح بمثابة القوة الدافعة في سبيل التقدم [10].

إنَّ دور الكفاءات في عملية التنمية تخضع إلى دوافع نفسية ترتبط بالهياكل الاجتماعية وتفاعلها معها، وإحساس تلك الكفاءات بحاجاتها الفعلية لخدماتها ومشاركتها في العديد من الأمور المهمة التي تصنع التطور والرفاهية، لأن ولاء الكفاءات لبلادهم لهو من الأمور الحيوية بما يسهم به من جهد في تنمية وتطوير التكنولوجيا، والخروج ببلادهم من دائرة التخلف، فالتقدم والتطور لا يمكن أن يبنى على الجهل ولا هو وليد حركة اجتماعية قدرية وميكانيكية، بل يقوم على أسس العلم والتكنولوجيا، والوعي بما يختزنه الشعب والأرض من قدرات وإمكانيات مادية ومعنوية يمكنها إذا أُستغلت بشكل رشيد وهادف أن ترقى بالوطن إلى مستوى أرفع، وأن تدفعه على طريق التقدم والنمو، أن النعيم الاجتماعي لا بد له من أن يرتبط بالعلم [11].

---

10 ـ مها محمد احمد . مقترح لمواجهة هجرة العقول في ضو متطلبات ابعاد جودة الحياة . مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، المجلد35 ، العدد 4 ، الجزء 2 ، منشورات كلية التربية فرع لبنان ، القاهرة ، 2020 . ص 28 . نقلا عن :https://mathj.journals.ekb.eg/article_130198.html

11 ـ زهير حطب . مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية .منشورات معهد الانماء العربي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1985 . 37 .

إنَّ الإنسان المتخصص والمتميز أثمن عناصر الإنتاج متى توافر له المناخ المناسب والظروف الملائمة لعمله، لأن عصر الفضاء والتكنولوجيا الذي نعيشه اليوم وما يتسم به من قدرة على تركيب عقل للآلة هو إنتاج للفكر البشري الخلاق [12].

حيث أثبتت تجارب الدول المعاصرة أن الرأسمال البشري يعتبر أهم الثروات الطبيعية، فكثير من الدول تفوقت حضاريًا بسبب نجاحها في استثمار مواردها البشرية، بينما فشلت الثروات الطبيعية في كثير من الأحيان في تحويل البشر إلى شعوب منتجة إذ لم يتم استغلالها من أجل ذلك، وهو ما يعد أشبه بالتحدي الحقيقي أمام مجتمعات العالم الثالث، غير أن الاهتمام بالعنصر البشري في هذه الدول وخاصة الدول النامية لم يكن بالشكل المطلوب، إذ حرصت معظم هذه الدول على إنتاج الموارد البشرية ولكنها لم تنجح في كيفية المحافظة عليها، ويتضح ذلك من خلال هجرة كفاءاتها إلى الدول الغربية .

حيث تؤدي الكفاءات دوراً محوريًا ومهمًا في خدمة البيئة الاقتصادية والاجتماعية في جميع بلدان العالم دون استثناء وتستخدم الكفاءات في بعض البلدان لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية والبشرية ، فإذا أساءت التعامل مع الكفاءات العلمية كما يحدث في الكثير من الدول النامية ستفقدها وتجني خسارتها باي شكل من الأشكال، ومن أهم طرق الفقدان والخسارة ظاهرة هجرة الكفاءات إلى الخارج .

ويؤكد أصحاب الخبرة في الاقتصاد والتنمية على ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي ودعمه لوجستيًا من قِبل مؤسسات الدولة الخاصة والحكومية من خلال بناء كفاءات قادرة على التعامل مع التكنولوجيا بحرفية؛ لتحقيق الرفاهية وتلبية الاحتياجات والتغلب على ما يستحدث من مشكلات آنية ومستقبلية للمجتمع، لكي تسهم تلك الكفاءات في مزيد من العطاء الفكري لأبحاثهم وابتكاراتهم، بما يكسبهم تحقيق أهدافهم الخاصة والعام .

كما يعد رأس المال البشري المؤهل والمدرب ثروة وطنية، يجب الاستفادة منها إلى أقصى الحدود، ولا سيما في الظروف الراهنة، وإن التعامل معها سيسهم في رفع جودة العمل الأكاديمي والعلمي، ويدعم التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن الاستثمار في هذا المجال يعد ضرورة لابد منها، وإن الإسراع في إيجاد الأفكار والطرق والأساليب والاستراتيجيات اللازمة لذلك، يعد هدفاً وطنياً على درجة كبيرة من الأهمية لبرامج التنمية والتطوير العلمي [13].

لقد عرف الاهتمام برأس المال الفكري في ظل الاقتصاد المعرفي تزايدًا مرتفعًا، إذ أصبح من أكثر الموجودات قيمة، الأمر الذي أدى إلى سعي الدول المتقدمة الحثيث إلى استقطابه والمحافظة عليه، والعمل على خلق بيئة محفزة وداعمة من أجل استقطابه خصوصًا مع تحديات العصر .

وليس ببعيد عنا تجربة الصين وماليزيا مثلاً عندما وصلا للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية، من خلال اعتمادهما على بدء الاستثمار الاجتماعي الذاتي الذي قادهما نحو إنجاح التنمية الشاملة، على عكس النظرة الضيقة للتنمية الاقتصادية التي تجلت في تاريخ بعض الدول المالكة للثروة النفطية، التي تصورت أن التنمية هي امتلاك الثروة فحسب، فعمدت إلى استثمار الموارد الاقتصادية من خلال جلب الشركات الأجنبية لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الاستثمار الاقتصادي القائم ، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبي

12 ـ صليحة علي صداقة . هجرة العقول الافريقية، مجلة الثقافة العربية ، العدد 297، بنغازي ،منشورات مجلس الثقافة العام ، 2008 ، ص50 .
13 ـ مها محمد احمد ، مرجع سابق ، ص12 .

هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وأفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين فقط ليومنا هذا، رغم التنبه المتأخر لهذه الدول وإدراكها أن التنمية والتطور لن يصنعهما إلاَّ الكفاءات الوطنية المتعلمة والمثقفة والمتمكنة .

فالموارد الطبيعية والأموال المتوفرة لهذه الدول رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى لا يغنيان أبدًا عن العنصر البشري الكفء، والماهر، والفعال، والمدرب ، والمعد إعدادًا جيدًا مبنيًا على أسس علمية دقيقة، وهذه حقيقة لا مجال الطعن فيها، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجات بذاتهما، بل الإنسان وحده وبخصائصه التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها، وبالمهارات والكفاءات التي تنميها هذه الدول لديه، هو القادر على استخدام هذه الموارد في العمليات الإنتاجية للحصول على السلع والخدمات، التي تعمل على تحقيق اقصى إشباع ممكن للحاجات الفسيولوجية والسيكولوجية للفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع ، ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة .

يُعدُّ إدراك ذوي الكفاءة في مجال تخصصه لمكانته الاجتماعية في الحياة العامة في سياق الثقافة ومنظومة القيم، التي ينتمي إليها في علاقته بأهدافه وتوقعاته واهتماماته معبراً عن ارتياحه الشديد لجودة الحياة بالنسبة له؛ لذا يعبر شعور ذوي الكفاءة في مجال تخصصه بالسعادة في المجالات الحياتية، التي تعتبر مهمة بالنسبة له تأكيدًا لجودة الحياة التي يعيشها، وبالطبع ترتبط السعادة ارتباطًا ايجابيًا بما يقوم به.

وفي المقابل فإنَّ سوء جودة الحياة بالنسبة لأصحاب العقول المتميزة والكفاءات النادرة في شتى المجالات يجعلهم يعانون من صعوبات في التكيف مع المهام التي تؤكل إليهم، وبالتالي يقبلون على أعمالهم بفتور وحماس ضعيف، نظراً للروح المعنوية المتدنية التي يمتلكونها نتيجة للقهر النفسي الذي يلحق به، نتيجة للمعاملة التي يتلقاها داخل البيئة التي يعيش فيها، وهذا بالتأكيد سينعكس على ما يقوم به من اعمال [14].

رغم ذلك فإنّ الكفاءات العلمية تعاني الكثير من سوء تقدير الأنظمة على كافة أنواعها، خاصة في الدول النامية للعقول المتميزة، وإلى غياب الديمقراطية التي توفر المناخ المناسب للتطوير العلمي والتنوع الفكري في ميادين العلوم المختلفة، ونتيجة إلى معايير الولاء والانتماء تتوارى أعداد كبيرة من الكفاءات عن الأنظار، تاركة وراءها كم هائل من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي ذلك إلى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على المستوى العلمي والمعرفي، والذي يدفع بالكثير من العلماء إلى التفكير جديًا بهجرة أوطانهم إلى بلد آخر، حيث يتوفر الأمن والاستقرار والدعم المادي والمعنوي والمعرفي لإنجاز ابتكاراتهم العلمية .

المبحث الثاني : دوافع وأسباب هجرة الكفاءات الافريقية .

تعتبر هجرة الكفاءات الأفريقية إلى الخارج عائق حقيقي يقف أمام بناء القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأفريقية، وهذه الظاهرة أسهمت في إفراغ القارة من مخزونها العلمي، والذي أثر بشكل فعلي على مشاريع التنمية في القارة، كما أن الظروف السيئة التي تعيشها الكفاءات الأفريقية داخل بلدانها كانت سببًا رئيسًا وراء انتشار هذه الظاهرة [15] .

14 ـ مها محمد احمد . مرجع سابق ، ص 43 .

15 ـ صليحة على صداقة . مرجع سابق، ص 47 .

إنَّ الهجرة بمختلف أشكالها وأنواعها تنطوي على مجموعة من الأسباب والدوافع، فهي ليست عملية بيولوجية كما هو الحال في المملكة الحيوانية، فهي لا تحدث من فراغ بل تحددها وتدفع اليها سياقات اجتماعية وثقافية مختلفة، من أجل تحقيق الإشباع النفسي والمادي والتكيف الاجتماعي .

إنَّ ظاهرة الهجرة في معظمها اضطرارية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، بالإضافة لعوامل استقطاب أخرى تبنتها الدول المتقدمة للاستفادة من الكفاءات الأفريقية، وسوف نتناول أسباب هجرة الكفاءات الأفريقية في عاملين أساسيين هما :

أولاً ـ العوامل الداخلية :

ظلت أفريقيا تصرف مخزونها الاستراتيجي من رأسمالها البشري لصالح الدول الغربية في أوروبا بصورة تؤثر على بناء قدراتها الاقتصادية، خاصة إن القارة الأفريقية لديها إمكانيات هائلة وغنية بثرواتها، حيث تعتبر مشكلة هجرة الكفاءات والعقول الأفريقية جزءًا أساسيًا من مشكلة التنمية في أفريقيا، ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها :

ـ اضطراب الأمن وعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به الدول الأفريقية لأسباب ثقافية أو دينية، والثورات المتكرر والإنقلابات العسكرية، يترتب عليها موجة من الخوف تنعكس على الأوضاع الاقتصادية في الدولة، مما تضطرب العملية الإنتاجية وتزداد معدلات البطالة، حيث يخاف العالم على نفسه مما يضطره للبحث عن مكان آخر أكثر أمنًا واستقراراً .

كما أن الصراعات المسلحة والحروب الأهلية وما تحمله من تطورات وأزمات، ومن مظاهر للعنف والضحايا، بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تنفق الدول الأفريقية الأموال الطائلة ليس من أجل تمكين الكفاءات من المشاركة في مشاريع التنمية؛ بل من أجل الحصول على الأسلحة والاقتتال، الأمر الذي يسهم في اختلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا يؤدي بالضرورة إلى هجرة الكفاءات [16].

ـ أَن الاضطهاد السياسي وتفشي الفساد والمحسوبية في الدول الأفريقية، وكذلك حرمان المواطن من حقوقه السياسية والاعتقال دون قوانين والتعذيب والتصفيات الجسدية دون مبرر، وكذلك غياب الشفافية والمساءلة وتراجع هامش الحريات، هذا يشكل مناخًا طارداً للكفاءات العلمية، ويلعب دوراً مهماً في هجرة الكفاءات الأفريقية.

ـ وجود بعض القوانين والتشريعات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، فضلاً عن البيروقراطية والفساد الإداري، بالإضافة عدم تأييد بعض العلماء الأفريقيين من قبل الأنظمة السياسية في كثير من المشروعات المقترحة، وهذا يُعد تضييق الحريات على العقول العلمية المبدعة، ممَّا يولد لديهم ما يسمى بالغبن والإحباط والإصرار على الهجرة [17].

ـ ضعف المؤسسات السياسية في أفريقيا، ووجود تنظيمات قبلية مسيطرة على الحكم في الدولة، لا تهمها المصلحة الوطنية، حيث تضع العراقيل أمام الكثير من الكفاءات في حالة رغبتهم بالعودة الى بلدانهم، دون النظر إلى أهمية تلك الكفاءات في عملية التنمية بالداخل [18].

---

16 ـ عبد الغفار رشاد محمد . ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والاصلاح السياسي) ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 294.

17 ـ عيشة محمد احمد . هجرة الكفاءات واثرها على التنمية الاقتصادية والتعليم في المجتمعات العربية ، طرابلس ، منشورات المجلة الافريقية المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2022 ، ص 16. نقلا عن : https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/56

ـ عدم قدرة الدول الافريقية على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون انفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم، وعدم توفير التسهيلات المناسبة لهم وكذلك عدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث والتطوير العلمي، هذا شكل عقبة أمام الشروع في الابتكارات والتجديد مما اضطرهم للهجرة.

ـ تفضيل الخبرات الاجنبية على المتخصصين من الوطنيين، خاصة في المجالات المتعلقة بالرواتب والمزايا ومكان العمل، على الرغم من حصول الوطنيين على الشهادات نفسها، وقد يكون العنصر الأفريقي أفضل، وهذا ينعكس على الروح المعنوية للعنصر الوطني مما يشعر بالإحباط والتفكير بالهجرة .

كما إن الأنظمة الاجتماعية التي كرسها النظام السياسي داخل القارة لعبت دوراً خطيرًا في إبعاد النخبة المفكرة والهجرة إلى أوروبا، حيث أن طبيعة بعض البنى الاجتماعية في أفريقيا تعتبر سلطوية تكبح الحريات وتقيدها وتعزز الاغتراب الاجتماعي، حيث يعد ذلك عاملاً أساسًيا لهجرة الكفاءات العلمية .

ـ افتقاد آليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين بما فيهم العلماء، ولذا فهي لا تقدم الفرص نفسها لكل المواطنين، حيث لا تزال معظم الدول الأفريقية تحكم بأنظمة شمولية دكتاتورية، مما تظل الدولة في أفريقيا حبيسة التخلف والظلم والتعسف، ومن هذا المضمون تصبح القارة طاردة لكفاءاتها .

بالإضافة إلى ذلك انتهاك الحريات الأكاديمية نتيجة ضعف تقدير الانظمة السياسية للعلم والعلماء، ومعاناة الكثير من الكفاءات من سوء المعاملة، وغياب الديمقراطية وحرية الرأي والفكر والعمل في الميادين المختلفة، مما يؤدي إلى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات، ويدفع بالكثير منهم إلى الهجرة إلى الخارج [19] .

ـ العوامل النفسية للكفاءات الأفريقية داخل بلدانهم من جراء الاضطهاد والصراعات الأهلية وعدم الاستقرار، أثر بشكل واضح على الحياة داخل وطنهم أمام المغريات التي تقدمها دول المهجر، قد أسهم بدرجة كبيرة في الهجرة للخارج .

ـ عدم حصولهم على مناصب مؤثرة في المجتمع، وكذلك حرمانهم من العلاوات والحوافز الذي يستحقونها نظير مهارتهم، كما أن التوظيف والترقية يتم بالوساطة والمحسوبية على حساب الكفاءات وأهل الخبرة والاختصاص، وانعدام الفرص المناسبة للكفاءات ذات المعرفة وعدم إتاحة الفرص لهم في العمل والتنافس الشريف، لسوء المعاملة وفساد الأجهزة الإدارية، وحرمانهم من الوظائف المرتبطة باختصاصاتهم؛ مما أدّى بالكثير بالهجرة إلى الخارج .

بالإضافة لعدم توفر متطلبات العمل الفنية والأجهزة الحديثة المتطورة، التي تمكن الكفاءات من تفجير طاقاتهم العلمية والفكرية الكامنة، نتيجة لنقص الامكانيات الأزمة لمواصلة ابحاثهم العلمية، وكذلك قلة مجالات البحث العلمي لحاملي الشهادات العليا، بالإضافة لعدم وجود اختصاصات حسب مؤهلاتهم العلمية ، ناهيك عن عدم وجود حوافز تقديرية للعلم والعلماء في الكثير من الدول الأفريقية [20] .

---

18 ـ سالم محمد الزبيدي . مرجع سابق ، ص 54 .

19 ـ سالم محمد زبيدة . مرجع سابق ، ص83 .

20 ـ فاطمة شويخ . انيسة الدهدار . إياد الدجني . استراتيجية مقترحة لتعزيز الادوار الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من مشكلة هجرة العقول الاردن ، منشورات المجلة الاردنية في العلوم التربوية ، مجلد 14 ، عدد 2 ، 2018 ، ص210 .

ـ زيادة عدد السكان في أفريقيا أدّى إلى عجز الدول الأفريقية من الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة؛ فينخفض مستوى المعيشة نتيجة للبطالة داخل دولهم، بسبب غياب الكفاءات العلمية، وهذا يدفع بالكثير منهم إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل [21] .

ـ الفقر والمجاعة والمرض من العوامل الاجتماعية التي تعاني منها القارة وغيرها من الخدمات الأساسية، وكذلك ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي كنتيجة لقصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها (الأسرة والمدرسة)، وأيضًا شعور بعض المواطنين بالاغتراب الداخلي، تولد عندهم عدم القدرة على التكييف مع المجتمع المحيط بهم داخل بلدانهم، وكذلك انتشار العنف والصراع العرقي والديني، كل هذا أسهم بقدر كبير في هجرة الكفاءات الافريقية [22].

ـ افتقار القاعدة الأساسية للبحث العلمي، وعدم خلق مناخ ملائم يحتضن هذه الشريحة من الكفاءات، وكذلك الافتقار إلى المقومات الاساسية كالتعليم والصحة وغيرها، بالإضافة إلى انتشار الامراض المعدية والأوبئة نتيجة لنقص ذوى الخبرة والاختصاص، وكذلك ضعف إمكانيات الدول الأفريقية ساعدت على تفاقم ظاهرة هجرة الكفاءات، وعدم توفير مصادر التقنية الحديثة للكفاءات المحلية داخل أفريقيا لمتابعة ابتكاراتهم ومهاراتهم، أدى ذلك إلى هجرة الكفاءات الأفريقية إلى الخارج وترك بلدانهم الأصلية تعاني التخلف التقني والفكري .

ـ ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية الأفريقية، نتيجة انخفاض مستويات دخل الكفاءات بالدول الأفريقية، مقارنة بما يتقاضوه بالخارج من دخول مغرية، لها اثر واضح على هجرة الكفاءات الأفريقية، وعدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب لهم ولذويهم؛ للعيش في مجتمعاتهم بصورة محترمة تحفظ كرامتهم ومكانتهم داخل المجتمع الافريقي[23] .

ـ عجز القطاعات الاقتصادية في الدول الأفريقية في استثمار مواردها من أجل تحقيق معدلات مرتفعة للدخل القومي، وكذلك فشل الخطط التنموية بسبب ضعف التمويل الحكومي لها، وبالتالي عدم زيادة معدلات الاستثمار وعدم خلق فرص عمل جديدة ، تدفع بالكفاءات الأفريقية بالهجرة للخارج [24] .

ـ اعتماد الحكومات الأفريقية على القروض الأجنبية والإعانات، وما يترتب على ذلك من ديون وفوائد، وطبقًا لبعض التقديرات تصل إجمالي الديون إلى حوالي (300) مليار دولار، دون وضع خطط وبرامج تنموية تستطيع من خلالها تنمية مواردها ، بل انفقت ذلك في الترتيبات الأمنية للمحافظة على أنظمتها الحاكمة، هذا شكل عقبة حقيقية أمام الكفاءات الافريقية للمشاركة في عملية التنمية، مما اضطرهم للهجرة خارج أوطانهم [25] .

نقلا عن: https://search.mandumah.com/Record/947809

21 ـ عبدالله العشري . تأثير الهجرة غير شرعية على الامن القومي ، منشورات المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية ، العدد 3 ، 2018 ، ص 117.

22 ـ سالم محمد الزبيدي . الاتحاد الأفريقي في ظل النظام الدولي ، طرابلس ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006 ، ص 85 .

23 ـ فاطمة شويخ . انيسة الدهدار . إياد الدجني . مرجع سابق، ص210 .

24 ـ سالم محمد الزبيدي ، مرجع سابق ، ص54 .

25 ـ فتحي معتوق امحمد . المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية (1990 ـ 2033) ، سرت . منشورات مجلس الثقافة العام ، 2008 ، ص 234 .

ـ صعوبة توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن المستوى المناسب للكفاءات قياساً بدخول رجال الأعمال والتجار وأصحاب المهن والفنيين ، وبالمقابل يطلب من تلك الكفاءات بالمستوى الأدنى والحياة التقشفية، في حين أنه لو عمل في إحدى الدول الأجنبية لأرسل فائض دخله إلى الأهل، بما يفوق أضعاف دخله في أفريقيا .

كما إن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي داخل الدول الأفريقية تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات المحلية بالغربة في أوطانهم، مما يضطروا إلى الهجرة سعيًا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر أماناً [26].

ـ الصعوبة الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية خاصة أنها تمر بمرحلة صعبة نتيجة لعدم الاستقرار تجعل من غير المرجح قدرتها على الاستثمار في قطاعي العلوم والتعليم ، التي هي أهم القطاعات التي يعمل بها ذوي المهارات العالية .

ثانيًا ـ العوامل الخارجية :

تُعدُّ ظاهرة استقطاب الكفاءات من اخطر الظواهر التي تتعرض لها الكفاءات الأفريقية، حيث تتبنى الدول الغربية سياسات مخططة ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات خاصة من دول العالم الثالث والأفريقية على وجه الخصوص وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص عوامل الجدب فيما يآتي :

ـ تسعى الدول الغربية إلى إغراء العلماء والمهنيين والمتخصصين من الدول الأفريقية من خلال تقديم الكثير من الحوافز التي يفتقدونها في بلدانهم، بما يرضى طموحات العقول الأفريقية والاستفادة من قدراتهم إلى جانب ذلك تقوم الدول الغربية إلى تهيئت مناخًا ملائمًا للعمل والبحث العلمي، والذي يحفز الكفاءات المهاجرة على مواصلة البحث والتطور وزيادة الخبرات، حيث أن الظروف العمل في البلدان المتقدمة مهيأة لتحقيق الطموحات العلمية، بما توفره دول المهجر من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة، بالإضافة إلى الإغراءات والمزايا للكفاءات، وأجواء تسودها الحرية وفرص الإبداع ومستوى أجور عالية، وضمانات اجتماعية حقيقية، فضلاً عن الاستقرار السياسي في دول المهجر وحرية الفكر والبحث [27] .

ـ انخفاض نسبة الكفاءات العلمية في الدول المتقدمة صناعيا وخاصة في إعداد المتخصصين في الفروع العلمية المختلفة بسبب قلة الكفاءات من الشباب، مما يجعل تلك الدول تبحث عن كفاءات اجنبية ، وتقدم لها الإغراءات المادية لملء هذا الفراغ العلمي، بالإضافة لإتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورهم، وفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر للعطاء للاستفادة منهم قدر الإمكان .

26 ـ عمران محمد المرغني . العولمة واثرها على سيادة الدولة ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص 236 .

27 ـ احمد اسماعيل المعاني .فواز علي التوابية . الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة (رؤي مستقبلية لمواجهة هجرة العقول العربية) سلطة عمان ، منشورات المركز الوطني للتنمية البشرية ،2019 ، ص13 .

ـ نجاح التقدم العلمي في الدول الغربية وخاصة في مجال الفضائيات، حيث تسوق من خلال إعلامها على أنها مجتمعات الرفاه والحرية والفرص والتسامح واختيار طرق العيش، بالمقابل تطرح من خلال إعلامها أيضًا على إن المجتمعات المتخلفة مجتمعات تفشي الأمراض والفقر والأمية والبطالة والحروب، هكذا أسهم الإعلام الاوروبي بدرجة كبيرة في الهجرة [28].

ـ الحوافز الذي تمنحها الدول المتقدمة لجذب الكفاءات والخبرات العلمية إليها، في إطار التخطيط الواعي وعلى أساس الانتقائي للمهارات مع توفير الموارد المالية الضخمة، وكذلك توفير فرص عمل مجزية كما توفر لهم الخدمات الضرورية كالمساكن ووسائل المواصلات لمقر العمل ومنح فرص جيدة ومريحة لتعليم بما يتناسب مع أبنائهم، هذا يمثل عاملاً مشجعًا لهجرة الكفاءات إليها .

ـ وجود انظمة تعليمية حديثة ومتطورة للكفاءات العلمية في دولة المهجر فيما يتعلق بتهيئة البيئة البحثية والتفرغ للبحث ، وتوافر الإمكانيات التقنية والمادية وفرق عمل بحثية متكاملة، والتحفيز على الإبداع العلمي .

ـ حرية الرأي والتعبير من الامور المهمة التي يفتقدها الباحث في وطنه ، ويجدها في دول المهجر، وتفاديًا لتدخل السلطة السياسية في الموطن الأصلي للمهاجر ومنع إصدار نتائج وأبحاث؛ خوفًا من تأثير نتائجها على الراي العام .

ـ ثورة الاتصالات والتطور العلمي والتكنولوجي بالدول المتقدمة عنصر جذب لأصحاب المهارات في تخصصاتهم المختلفة، حيث تقدم الإغراءات المادية لأصحاب الطموح العلمي الذين يفضلون البقاء بدولة المهجر .

السياسة الأوربية اتجاه الكفاءات:

ونتيجة لارتباط الدول الأوروبية بالعمالة الوافدة وخاصة العمالة الأفريقية، أصبحت التخوف موجود في أوروبا من مستقبل تعاني فيه نقصًا مؤثرًا في القاعدة العريضة لقوة العمل لديها من القوى الوافدة خاصة الأفريقية؛ لذلك تحرص الدول الأوروبية على استقطاب العمالة الماهرة على وجه الخصوص، ولهذا أعلن الاتحاد الأوروبي إن المجتمع العلمي الأوروبي أكد في تقريره الصادر عام 2002 ، والذي يؤكد على الآتي [29] :

ـ وقف تسرب العقول والكفاءات إلى خارج أوروبا وخاصة الأفريقية .

ـ استقطاب عقول؛ أجنبية لتعمل بدول الاتحاد الاوروبي .

كما أقرَّ الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات، من شأنها تحسين وتطوير ظروف العمل البحثي بالقارة الأوروبية، وهي :

أ ـ إعلان عن جوائز للباحثين أيًا كان المكان القادمين منه .

ب ـ توفير تأشيرات دائمة تفتح حدود كل الدول الأوروبية أمام الباحثين غير الأوروبيين .

جـ ـ تأسيس 400 مركز تسهيلات في كل دول القارة الأوروبية؛ لتقديم كافة الخدمات لعلماء أوروبيين وأجانب وأسرهم ليستقروا بأوروبا.

د ـ هناك تقييد على رغبات العودة للخبراء والكوادر العلمية من قِبل السلطات المعنية في بلاد المهجر والالتزام بالإقامة القانونية، وتعتمد بعض التنظيمات الخاصة بالهجرة في الدول الغربية إلى تقييد الراغبين في العودة من الخبراء .

---

28 ـ محمود سالم جدور . المشكلات المترتبة عن الهجرة غير شرعية ، مجلة منارة للبحوث الاجتماعية ، العدد الاول ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية ، 2009 ، ص 130 .

29 ـ صليحة على صداقة . مرجع سابق ص50 .

حيث تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات الأفريقية مشكلة عامة في المجتمعات الأفريقية بكل أبعادها وتأثيراتها، وأن الضرر الأكبر يلحق بالمجتمعات الأفريقية من جراء هجرة كفاءاتها لا يمكن تقديره بمعايير نقدية بحثية أو معايير السوق وحدها بل إن ما تعانيه القارة من تخلف وفقر وصراعات وحروب كان نتيجة للفراغ الذي تركه هؤلاء الكفاءات في بلدانهم الأفريقية .

ـ المبحث الثالث : تداعيات وآثار هجرة الكفاءات الأفريقية :

تعتبر هجرة الكفاءات الأفريقية إلى الخارج إحدى أسباب عرقلة مشاريع التنمية وتطورها في أفريقيا، فهي تفرز عدة آثار سلبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على مختلف جوانب الحياة في أفريقيا، ولا تقتصر هذه الآثار على الجوانب التعليمة فقط؛ بل تتعداها لتمتد أيضًا إلى واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أفريقيا ، ومن أهم التداعيات السلبية لنزيف تلك الكفاءات الأفريقية تكمن في الآتي :

أولاً ـ الآثار المباشرة :

ـ ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية، حيث أصبحت الكفاءات الأفريقية قوة اقتصادية تصب في مصلحة البلدان الغربية، مقابل النقص الشديد في الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لاستغلال الموارد الأفريقية، بالإضافة لحاجة التنمية في أفريقيا لمثل هذه الكفاءات في مختلف المجالات التنموية [30].

ـ ظهور مشكلة البطالة الذي باتت تهدد المجتمع الأفريقي في جميع المستويات العلمية والمهنية، وقد طال ذلك أيضًا الحاصلين على المؤهلات العلمية العليا، في ظل عدم قدرة السوق المحلي في أفريقيا على تأمين فرص العمل لهم؛ مما تسبب في ركود عام داخل الدولة الأفريقية وخاصة في مشاريع التنمية .

ـ تفقد الدول الأفريقية أعدادًا كبيرة من كفاءاتها العلمية باستمرار، وهم في واقع الأمر يمثلون كنزًا علميًا ومحرك إبداع في مختلف المجالات، وهذا يعني فقدان لرأس مال علمي وطاقات بشرية مدربة ومنتجة، حيث يمثل غيابهم خسارة كبيرة لعملية التنمية في أفريقيا .هذا أدّى بالضرورة إلى تأخير تنفيذ برامج تنموية ومشاريع خدمية أخرى، وبالتالي تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتدهورت الأنظمة البيئية، وكذلك عدم استغلال الموارد الطبيعية، نتيجة لغياب الكوادر العلمية والفنية اللازمة لإدارتها، والتي غادرت أوطانها بلا عودة [31].

ـ افتقاد أصحاب الخبرات المهنية والعلمية ، وكذلك ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول الأفريقية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للكفاءات الأفريقية في دول المهجر، في الوقت التي تحرم فيه دولهم الأصلية من وسائل التقدم والقدرات العقلية، هذا مثّل أكبر عائق على الخطط الكفيلة لإنجاح مشاريع التنمية في القارة، بالإضافة لتدهور الإنتاج العلمي والبحثي تسبب هو أيضًا في إعاقة التنمية والتقدم في مختلف المجالات، وخاصة في مشاريع التنمية [32].

30 ـ عصام نور سرية . دول العالم الثالث وتحديات القرن الواحد والعشرين ، الاسكندرية ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة ، 2006 ، ص 22 .
31 ـ صليحة علي صداقة . مرجع سابق ص 52 .
32 ـ جوزية روللو . النظام الاقتصادي الجديد ، الطبعة الاولى، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية، 1425 . ص 170 .

ـ من المخاطر البالغة الأثر لهجرة الكفاءات العلمية والتقنية الأفريقية، هي خسارة الوطن للرأس المال البشري، فهجرة الكفاءات الأفريقية الماهرة تعتبر أثمن هدية تقدمها الدول الأفريقية إلى دول المهجر، بعد أن تحملت دولهم الأعباء المالية والمعنوية، لكي يكونوا عناصر مؤهلة ومدربة في مختلف المجالات، هذا شكل أحد المعوقات الرئيسة أمام التنمية الأفريقية[33] .

ـ كما تمثل هجرة الكفاءات الأفريقية اقتطاعًا من حجم القوى العاملة الماهرة والمدربة في أفريقيا ، وهذا يشكل خسارة فادحة لقسم مهم من القوى العاملة المنتجة والمؤهلة في مختلف الميادين في بلدانها الأصلية، وبالتالي ظهور خلل في سوق القوى العاملة على المستوى المحلي، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير على مستوى الإنتاج والأجور، فضلاً عن اضطرار الدولة إلى التعويض بالخبرات الأجنبية لتلافي النقص الحاصل في هجرة الكفاءات، وهذا يؤدي إلى نفقات إضافية، وهذه النفقات بالضرورة ستؤثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية .

وكذلك النقص الشديد في القوى العاملة الماهرة في الطب والصناعات والتقنية ومجالات حيوية أخرى، والتي تسربت إلى دول المهجر؛ أدَّى إلى توسيع فجوة التقدم بين دول المصدر ودول المهجر من خلال الآتي [34] :

أ ـ تتمكن الدول المستقبلة من تقوية رصيدها العلمي على حساب الدول الموفدة .

ب ـ تقلص حجم اليد العاملة المؤهلة التي يحتاجها البلد المرسل؛ من أجل ضمان تنمية مستقلة ، فالدول المرسلة تخسر بذلك إحدى مواردها النادرة .

جـ ـ تشكل هجرة الكفاءات خسارة للدول الموفدة، هذه الخسارة يكون لها انعكاس سلبي على مستوى الإنتاجية وبالتالي على مستوى دخل الفرد والتنمية في هذه البلدان .

د ـ أسهم المهاجرون إسهامًا اجتماعيًا وثقافيًا ومدنيًا وسياسيًا واقتصاديًا كبيراً في بلدان المهجر، باعتبارهم عوامل تغيير مهمة في مجموعة من القطاعات .

هـ ـ يبدوا أن معدل أنشطة زيادة الأعمال في صفوف المهاجرين الوافدين أعلى مقارنة بسكان البلد، ففي بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرهم في مجال الابتكار .

كما أنَّ هجرة الكفاءات الأفريقية تعطى دول المهجر فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية لبلدانهم فيأ، خاصة وإن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها تلك الكفاءات المهاجرة تعتبر ملكًا خاصًا للدول الجادبة لهم، وحرمان دولهم من الاستفادة من إبداعاتهم الفكرية والعلمية في مجالات التنمية المختلفة .

ـ التكلفة المادية التي انفقت من ميزانية الدولة لأعداد وتكوين الكوادر العلمية، كتكاليف التعليم والتدريب وإعداد الكفاءات العلمية، وكذلك المصروفات الفعلية للدراسة بالخارج وتكلفت التنشئة عبر المراحل المختلفة لتلك العناصر، كل ذلك شكل عبئًا ثقيلاً على ميزانية

33 ـ عدنان بدران . الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة (العقول العربية الذكية بين الهجرة والتوطين) ، الاردن ، منشورات المركز الوطني للتنمية الموارد البشرية ، 2019 ، ص 19 .

34 ـ فائقة سعيد الصالح . التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية (الهجرة الدولية والتنمية) ، القاهرة ، منشورات إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية ، 2014 ، ص 59
نقلا عن: https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf

الحكومات الأفريقية؛ مما تسبب في عجز المؤسسات التعليمية الجامعية ومراكز البحث العلمي في دولهم الأصلية على تبني برامج مستقبلية لتطوير وتحديث البرامج والمشروعات التنموية في أفريقيا [35] .

ـ زيادة أعداد المبعوثين لاستكمال الدراسة بالخارج: نظراً لعجز الأنظمة التعليمية في الدول الأفريقية في توفير التخصصات العلمية المطلوبة في المجالات المختلفة نتيجة لهجرة الكفاءات الأفريقية، وهذا يكلف الدولة أموال طائلة يرهق مشاريع التنمية في القارة، كما ان هؤلاء المبعوثين يشكلون قناة رئيسيه لنزيف الكفاءات العلمية، لانهم بعد الانتهاء من دراستهم لا يفضلون العودة الى اوطانهم ، بالإضافة إلى خسارة العنصر البشري هناك تكلفة إضافية على خزينة المجتمع خاصة في أهم القطاعات وهو التعليم، وهذا يؤثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية في القارة الأفريقية .

ـ تدني مستوى الدخل القومي والدخل الفردي في الدول الأفريقية، وهذا يعود إلى عدم القدرة على تحقيق تنمية ناجحة ليس بسبب نقص الموارد الطبيعة؛ بل بسبب نقص الكفاءات الأفريقية نتيجة لهجرة عدد كبيرة منها للخارج.

كما أنَّ الشركات العاملة في دول الأفريقية والتي تشهد نقص شديد في العمالة المحلية بسبب هجرة كفاءاتها، هي أيضًا تواجه أزمات حادة في ايجاد المهارات الفنية المتخصصة والمدربة، نتيجة لنقص الموارد المالية، وهذا بكل تأكيد يحد من قدرتها على المساهمة في مشاريع التنمية بالقارة [36] .

ـ تفشي ظاهرة الأُميّة بين دول القارة؛ بسبب عدم قدرة الدولة على توفير التعليم للجميع، يعود ذلك إلى نقص في الإمكانيات المالية اللازمة لإعداد برامج تعليمية تؤهل الكوادر الفنية، كما أن افتقاد الخطط والبرامج التعليمية المتطورة، نتيجة لغياب الكفاءات الأفريقية العلمية، وخاصة أساتذة الجامعات حال دون تحقيق تنمية شاملة [37].

ـ التخلف والفقر والجهل والمجاعة في القارة الأفريقية من الإشكاليات المزمنة التي تعاني منها القارة، وهي الأسوأ على الاطلاق، وكذلك الاختلاف في المذاهب والأديان فضلاً عن التركة الاستعمارية في رسم الحدود، التي أثارت النعرات المذهبية والحروب الأهلية، والتي تسببت في الآلاف من الضحايا والمهجرين؛ بحثًا عن لقمة العيش والحياة السعيدة، ونتيجة للفراغ التي تركته الكفاءات الأفريقية المهاجرة، أثر ذلك بشكل مباشر على التنمية في القارة، [38].

ـ انتشار الأمراض والاوبئة وغياب الرعاية الصحية، نتيجة للنقص الشديد في الأدوية والأطقم الطبية والطبية المساعدة الذين غادروا بلدانهم بحثا عن حياة افضل، اثروا بشكل مباشر على عمل المراكز الصحية والمستشفيات الطبية، كل هذا شكل عائق امام الحكومات الافريقية لاتخاذ التدابير الازمة خاصة في البرامج الصحية ومشاريع التنمية في افريقيا [39].

---

35 ـ صليحة علي صداقة . مرجع سابق ص 52 .

36 ـ بشير على الكوت . المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة لأبرز المنظمات ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص 34 .

37 ـ بشير الكوت ، الوحدة الافريقية في القرن العشرين . بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص 120 .

38 ـ قحطان احمد الحمداني . الاساس في العلوم السياسية ، عمان ، منشورات دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 465 .

39 ـ بشير على الكوت . المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة لأبرز المنظمات ، مرجع سابق بنغازي ، ص38 .

ـ فقدت الدول الافريقية المقومات الاساسية للدولة نتيجة لهجرة كفاءاتها الى الخارج والتي ساهمت بدورها في غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضعف الخطط الاستراتيجية الكفيلة للنهوض بمشاريع التنمية .

كما أدّت هجرة الكفاءات الافريقية أيضًا إلى عرقلة المسيرة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانعكست سلبًا على مجالات التنمية المختلفة ،كما شكلت الهجرة نزيف للكفاءات الأفريقية، والذين يمثلون راس مال المجتمع، حيث يؤدي ذلك إلى آثار سيئة بالغة التعقيد ذات مردود سلبي على دول القارة، وعلى مشاريعها التنموية [40] .

ثانيًا ـ الآثار غير مباشرة :

على الرغم من كون الهجرة مصدراً للعملة الصعبة وما لها من تأثير في الدخل القومي في بعض الدول؛ فإنها أيضًا لها مخاطر كثيرة، إذ أن تحويلات الأفارقة بالخارج إلى بلدانهم لم تنقد ميزانية الدول الأفريقية بالقدر الذي تخسره الدولة نتيجة هجرة الكثير من كفاءاتها ، ويرجع ذلك إلى إن قيمة التحويلات لا تساوي قيمة الكفاءات المهاجرة، ويشكل هذا الأثر السلبي حرمان أفريقيا من تحقيق نقلة نوعية على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي في حال وجود كفاءاتها، فقيمة التحويلات الخارجية حتى وإن وجدت فهي تقتصر على تحسين مستوى معيشة أسر العاملين بالخارج وليس على التنمية في البلد الأصلي للمهاجر .

ـ خسارة الدول الأفريقية استثماراتها التي انفقتها على تعليم الأجيال؛ ليكونوا شريحة متعلمة مؤثرة وفاعلة في المجتمعات الأخرى، مقابل فقد أفريقيا إحدى قواها الفاعلة من كفاءاتها، فيضمحل الوعي وتتأخر وتيرة النمو والتطور والتنمية، فلا موارد تُستغل ، ولا أموال يُستفاد منها، ولا التسهيلات تصبح عنصرًا للتيسير، وكل ذلك بسبب هجرة كفاءاتها العلمية المتخصصة [41].

ـ هجرة الكفاءات هو سلوك يخضع إلى دوافع نفسية ترتبط بتأثيرات الهيكل الاجتماعي، وإن صورة النجاح الذي يحققها المهاجر في بلد المهجر، والدعاية لها عند عودته إلى بلده الأصلي، يشجع الكثير من أبناء وطنه إلى خوض الهجرة كوسيلة لتحقيق طموحاتهم ورغباتهم، وهذا بالضرورة يؤثر على التنمية والاستقرار الاقتصادي داخل القارة [42].

ـ تكلفة الفرصة البديلة وارتفاع نفقات الإنتاج، هذا يعني غياب الكفاءات الوطنية المهاجرة واستبدالها بكفاءات أجنبية التي تشكل عبء على خزينة الدولة نتيجة الارتفاعاً، خاصة إن الهجرة تُطال المهن الفنية النادرة ذات المستويات العليا كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات.

كما إنَّ ذلك يتوقف على مدى إسهام العامل الأجنبي في الإنتاج وعلى درجة تعليمه وخبرته الفنية، بالإضافة لذلك فإن معرفة الإنتاج الضائع نتيجة هجرة الكفاءات الأفريقية يحتاج إلى معلومات وإحصائيات للتعرف على مقدار التكلفة الاقتصادية غير المباشرة الناتجة عن هجرتهم، وكم يكلف الاقتصاد الوطني من عبء؛ لأن الهجرة يغلب عليها الانتقائية لأحسن العناصر، فنضيف تكلفة أخرى على

---

40 ـ مسعود عمر مسعود . تجمع دول الساحل والصحراء (الواقع الجيو سياسي وافاق التعاون) دراسة في الجغرافية السياسية ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص114 .

41 ـ عبد الوهاب حفيظ . عيده السعيداني . محمد المثلوثي . هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس المخاطر (الفرص والاحتمالات)، تونس ، منشورات المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2019، ص 42

نقلا عن : : https://www.admin.ites.tn/api/uploads/files/6399c3ca1d06b0b1efafd1000784623d.pdf

42 ـ عبدالله العشري . مرجع سابق ، ص 119 .

الاقتصاد الأفريقي تتمثل في ارتفاع أجور العمال الأجانب المؤهلين، وهذا يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، وهذه المؤشرات بالضرورة تؤدي إلى إهمال مشاريع التنمية في الدول الأفريقية .

ـ تكرس ظاهرة هجرة الكفاءات الأفريقية التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا المجال من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وكذلك النظم الاقتصادية المتبعة في الدول الغربية، والإندماج الثقافي في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية في أفريقيا، من خلال الكم لا على النوع في هذا الميدان، بالإضافة للطلب المتزايد على المنتجات الغربية من أسمدة وآلات ومعدات حديثة مما تسبب في اتساع المسافة بين مستويات التطور في المجتمعات الأفريقية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة جعل من الشعوب الأفريقية شعوب مستهلكة وغير منتجة [43].

ـ التكلفة الاقتصادية لزيادة الاستهلاك العائلي وتغير انماطه : نتيجة الارتفاع دخول الأفارقة العاملين بالخارج وزيارة أقاربهم وعائلاتهم في البلد الأم، ادي ذلك إلى زيادة الحاجة إلى السلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية لإشباع رغباتهم ، ومن تم انتشار ظاهرة الفوارق في الاستهلاك فما بين الأسر داخل البلد الواحد ممّا يتسبب في الاحباط وعدم إرضاء المقيمين على الوضع القائم، والعزوف عن المشاركة في مشاريع التنمية .

ـ التكلفة الاقتصادية الناجمة عن نقص العمالة الفنية المدربة بسبب ارتفاع تكاليفها، وهذا يؤثر على الدخل القومي وبالتالي على نصيب الفرد، وقد يحدث أيضًا خلل في معظم المهن والحرف الفنية، التي تحتاجها الدولة في مشاريع التنمية، ويزيد المشكلة تعقيداً هو عدم إقبال الشباب على المدارس الفنية في الدول الأفريقية، مما يؤدي إلى الارتفاع الكبير في أجور أصحاب المؤهلات العليا سوء من العنصر المحلي أو الأجنبي ، بالإضافة إلى عدم تكيف سياسات التعليم والتدريب في أفريقيا لمواجهة مثل هذه المواقف، وعدم تشجيع الأفراد على التعليم والتدريب المهني لعلاج النقص الحاصل في هجرة الكفاءات، للقيام بعملية الإنتاج والشروع في التنمية داخل الدول الأفريقية، ممّا يؤدي إلى إعاقة استثمار الموارد الطبيعية، وبالتالي عرقلة مسيرة التنمية والتطور الاقتصادي في أفريقيا [44].

ـ الاختناقات في سوق العمل الأفريقي يرجع إلى غياب التخطيط وتنظيم، نتيجة إلى تدفق خبراتها المتخصصة إلى الخارج، فالعناصر المهاجرة هم أصحاب المؤهلات العليا والذين يشكلون العمود الفقري للتطور والتقدم، غياب ذلك العناصر عن الساحة المحلية، أدّى إلى جمود سوق العمل المحلي، والتي بالضرورة تؤثر على سيادة الدولة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وأيضًا تترك مضاعفات كثيرة على الأسرة والمجتمعات التي يغادرونها، ويتعرض النسيج الاجتماعي للتفتيت والتصدع؛ وذلك لوجود أفراد يحملون معتقدات وقيم أخرى دخيلة على البلد الأصل، وهذا يضعف القيم الروحية داخل الأسرة والمجتمع بشكل عام وإلى ضعف الروح الوطنية التي تقود إلى التنمية[45].

ـ تضررت مشاريع التنمية في الدول الأفريقية نتيجة حدوث نقص كبير في الأيدي العاملة وخاصة في كفاءاتها العلمية، ممّا أعاق استثمار الموارد الطبيعية، وبالتالي عرقلة مسيرة التطور الاقتصادي، هذا يعني أن الدول الأفريقية لم تتمكن من الاستفادة من كفاءاتها العلمية في

43 ـ مسعود عمر مسعود . مرجع سابق . ص114 .
44 ـ نفس المرجع السابق . ص114 .
45 ـ عمران محمد المرغني . مرجع سابق ، ص247

مجالات التنمية المختلفة، فالعديد من الدارسين بالخارج غالبًا ما يظلون في بلدان المهجر بعد إنهاء دراستهم، هكذا تخسر الدولة الأفريقية شريحة من كفاءاتها العلمية، وغياب هذه الشريحة يؤثر بالتأكيد على مشاريع التنمية في القارة [46].

ـ تفاقم هجرة الكفاءات بشقيها العلمي (خبرة فنية)، والبشري (عناصر بشرية مؤهلة)، وخاصة أنها ترتكز على الأفراد ذوي الخبرات العالية والنشاطات الاقتصادي المثمرة، فإن ذلك يعني استنزاف العمل النادر الحيوي من منظور التنمية والذي يؤدي أيضًا بالضرورة إلى فشل مشاريع التنمية الاقتصادية داخل دول القارة، وكنتيجة لتردي الأوضاع داخل القارة، يجعل من الصعب استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين؛ مما تضطر الكفاءات للهجرة الى الخارج، هربًا من الأوضاع السائدة التي لا تلبي احتياجاتهم، وتحد من طموحاتهم وآليات تفكيرهم .

46 ـ مسعود عمر مسعود . مرجع سابق ص 116 .

خاتمة :

يتّضح ممّا سبق إنّ هجرة الكفاءات هي إحدى الظواهر الاجتماعية التي رافقت المجتمعات الإنسانية، وهي من الظواهر المستمرة في كل زمان ومكان ولكنها شهدت تناميًا ملحوظًا فيما بعد ، حيث باتت هجرة الكفاءات من أهم القضايا التي تفرض تحديات خطيرة وكبيرة على العديد من دول العالم وخاصة الدول الأفريقية .

وتعتبر هجرة الكفاءات هي نقل لأهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري بكل ما يحمله من معارف ومهارات إلى الدول الغربية، وهو يمثل استنزاف لشريحة مؤثرة وفاعلة في المجتمع الأفريقي، نتيجة مجموعة من العوامل الطاردة المتمثلة في الاختلالات والتشوهات التي تعيشها الدول الأفريقية من ركود اقتصادي وتبعية اقتصادية وبطالة وضعف الأنشطة الاقتصادية، وكذلك عدم قدرة الدول الأفريقية على استيعاب الطاقات العلمية والإنتاجية والكوادر المؤهلة؛ ممّا جعل الدول الأفريقية بيئة طاردة للكفاءات العلمية، إلى جانب ذلك ظاهرة الفساد والمحسوبية وقلة الخدمات العامة، الأمر الذي خلق مبررات مناسبة أمام الكفاءات لتفضيل الهجرة إلى الخارج عن البقاء في دولهم، سعيًا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقلالية، إمام الإغراءات التي تقدمها الدول الغربية وبشتى الوسائل والأساليب لجذب أكبر عدد من الكفاءات الأفريقية؛ لإدراكها أهمية العنصر البشري المؤهل والمدرب في عملية التطور والتقدم، وما توفره من إمكانيات تناسب كفاءاتهم العلمية وجهودهم الفكرية .

حيث تنطوي هجرة الكفاءات على خسارة مزدوجة، تتمثل في حرمان الدول الأفريقية من الاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية وإمكانية توظيفها في مشاريع التنمية، وكذلك الخسائر المالية والمادية التي تحملتها بلدانهم عبر مراحل التنشئة المختلفة، كما أن ظاهرة غياب الكفاءات الأفريقية المؤهلة والمدربة، تمثل إحدى المعوقات الرئيسة أمام تطور مشاريع التنمية المختلفة في أفريقيا .

النتائج :

ـ التنمية هي عملية تطوير القدرات والارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للدولة .

ـ تؤدي الكفاءات دوراً محوريًا ومهمًا في خدمة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تمثل العمود الفقري لعمليات التنمية بأنواعها

ـ أسباب هجرة الكفاءات الأفريقية تندرج في عاملين رئيسيين، هما :

أ ـ العوامل الداخلية : تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة وتفشي الجهل والمحسوبية وعدم احترام حقوق الإنسان وانعدام حرية الرأي والتعبير وانتشار الحروب والصراعات المسلحة، وعدم قدرة الدولة على استيعاب الكفاءات العلمية والكوادر المؤهلة .

ب ـ العوامل الخارجية : تحاول الدول الغربية وبشتى الأساليب جذب الكفاءات العلمية الأفريقية، من خلال تقديم الحوافز والمزايا المغرية، وتهيئة مناخاً ملائمًا للعمل والبحث العلمي، وتقديم أفضل الضمانات الاجتماعية لهم، فضلاً عن الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث .

كما إن لهجرة الكفاءات العلمية مجموعة من الآثار، وهي كالآتي :

أ ـ عجز الدول الأفريقية عن القيام بالتطور والابتكار والنهوض بمشاريع التنمية المختلفة .

ب ـ تدهور الحياة الاجتماعية بانتشار الجهل والفقر وتفشي الأمراض وسوء التغذية .

جـ ـ انتشار الرشوة والمحسوبية، وانعدام العدالة والمساواة .

د ـ النقص الشديد في اليد العاملة، وخاصة العناصر المؤهلة والمدربة .

هـ ـ إهدار الأموال الطائلة في تعليم وتدريب على الكفاءات العلمية المهاجرة .

و ـ توسيع الفجوة بين الدول الأفريقية والدول الغربية .

ز ـ انعدام الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة .

التوصيات :

ـ إجراء مسح شامل للكفاءات الأفريقية المهاجرة؛ بهدف التعرف على حجمها وموقعها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها.

ـ وضع البرامج الوطنية لمعرفة أسباب هجرة الكفاءات، وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية المعنية لإصدار الوثائق والأنظمة التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات .

ـ من الضروري أن تمتع الكفاءات الأفريقية بالمكانة التي تليق بهم باعتبارهم قدوة لمجتمعاتهم ، وأن تتوافر لهم الحرية والأمان النفسي والمادي، مع توفير الدعم والإمكانات المطلوبة للبحث العلمي .

ـ إفساح المجال للكفاءات عالية المستوى للتقدم في السلم الوظيفي على أساس المساواة في فرص العمل للوصول إلى المراكز القيادية .

ـ زيادة نسبة الاستثمار والانفاق على البحث العلمي، وإنشاء مراكز بحثية متطورة في المجالات العلمية المختلفة، وإرساء ثقافة الأبحاث وابتكار برامج بحثية جديدة، و تطوير وتدريب الكوادر الوطنية .

ـ على الحكومات الأفريقية تكوين الجمعيات والروابط؛ لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة، ومناقشة أسباب الهجرة ومعالجتها ووضع حلول عملية لها، وإزالة جميع العوائق التي تعيق عودة الكفاءات إلى أوطانهم من خلال تسهيل إجراءات العودة ، ومنحهم الحوافز المادية بالشكل الذي يمكنهم من المشاركة في عملية التنمية.

ـ صياغة سياسة موحدة بين الدول الأفريقية على أساس تبادل الكفاءات والخبرات العلمية؛ لسد احتياجات من العنصر الوطني والاستغناء عن العنصر الأجنبي .

ـ اتخاذ السياسات (الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية) المشجعة للكفاءات العلمية؛ للعمل في بلدانهم وتعزيز قيم الحرية والديمقراطية والمساواة .

ـ تنسيق جهود الجهات ذات العلاقة ووضع برامج كفيلة؛ للحد من هجرة الكفاءات من خلال سياسة الحوار بين السلطة السياسية والكفاءات المهاجرة، ودعوتها لمناقشة الأسباب التي دعتها للهجرة باعتماد مبادئ الصراحة والمرونة والشفافية .

المراجع :

أولاً ـ الكتب : ـ

1 ـ إبراهيم قويدر . تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص عمل جديدة ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، بدون سنة نشر .

2 ـ أحمد اسماعيل المعاني .فواز علي التوابية . الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة (رؤي مستقبلية لمواجهة هجرة العقول العربية) سلطة عمان ، منشورات المركز الوطني للتنمية البشرية ،2019 .

3 ـ بشير على الكوت . المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا دراسة لأبرز المنظمات ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 ،.

4 ـ بشير الكوت ، الوحدة الافريقية في القرن العشرين . بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2004 .

5 ـ جوزية روللو . النظام الاقتصادي الجديد ، الطبعة الاولى ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، 1425 .

6 ـ الدسوقي عبده ابراهيم ، التلفزيون والتنمية ، الاسكندرية ، منشورات دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الاولى ، 2018 .

7ـ رمضان سليمان المرهاق . المعلومات والتنمية (تقنية المعلومات أساس نجاح برامج التنمية المستدامة) ، طرابلس . منشورات اكاديمية الدراسات العليا . مركز الدراسات والبحوث أمانة مؤتمر الشعب العام ، 2003 .

8 ـ زهير حطب . مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية .منشورات معهد الانماء العربي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1985 .

9 ـ سالم محمد الزبيدي . الاتحاد الافريقي في ظل النظام الدولي ، طرابلس ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة ، 2006 .

10 ـ صفاء علي الرفاعي . المجتمع المدني ومستقبل التنمية (الجمعيات الاهلية نموذجا) ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، 2013 .

11 ـ عبد الغفار رشاد محمد . ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي (رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والاصلاح السياسي) ، بنغازي ، دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2006 .

12 ـ عدنان بدران . الموارد البشرية في الوطن العربي بين التوطين والهجرة (العقول العربية الذكية بين الهجرة والتوطين) ، الاردن ، منشورات المركز الوطني للتنمية الموارد البشرية ، 2019 .

13 ـ عصام نور سرية . دول العالم الثالث وتحديات القرن الواحد والعشرين ، الاسكندرية ، منشورات مؤسسة شباب الجامعة،2006.

14 ـ عمران محمد المرغني . العولمة واثرها على سيادة الدولة ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 .

15 ـ فتحي معتوق امحمد . المتغيرات السياسية الاقليمية والدولية واثرها في السياسة الخارجية الليبية (1990 ـ 2033) ، سرت . منشورات مجلس الثقافة العام ، 2008 .

16 ـ قحطان احمد الحمداني . الاساس في العلوم السياسية ، عمان ، منشورات دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2012 .

17 ـ محمد فرج رحيل . المعلومات والتنمية (توظيف المعلومات في خدمة التنمية) ، طرابلس . منشورات اكاديمية الدراسات العليا ، 2003 .

18 ـ مسعود عمر مسعود . تجمع دول الساحل والصحراء (الواقع الجيو سياسي وافاق التعاون) دراسة في الجغرافية السياسية ، بنغازي ، منشورات دار الكتب الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2008 .

ثانيا ـ المجلات العلمية :

1 ـ جميلة الهادي مفتاح . واقع التنمية ومستواها في البلدان النامية ، مجلة منارة للبحوث الاجتماعية ، العدد الرابع منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية ، 2010 .

2 ـ صليحة علي صداقة . هجرة العقول الافريقية، مجلة الثقافة العربية ، العدد 297، منشورات ، بنغازي 2008 .

3 ـ عبدالله العشري . تأثير الهجرة غير شرعية على الامن القومي ، منشورات المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية ، العدد 3 ، 2018 .

4 ـ محمد شحادة ابو ايمن . ادارة الجامعة الكترونية والتعليم عن بعد ، الامارات العربية المتحدة ، مجلة شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد العاشر ، العدد الاول ، 2005 .

5 ـ محمود سالم جدور . المشكلات المترتبة عن الهجرة غير شرعية ، مجلة منارة للبحوث الاجتماعية ، العدد الاول ، منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية ، 2009 .

ثالثا ـ الشبكة العنكبوتية :

1 ـ مها محمد احمد . مقترح لمواجهة هجرة العقول في ضوء متطلبات ابعاد جودة الحياة . منشورات مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، المجلد35 ، العدد 4 ، الجزء 2 ، 2020 .

نقلا عن: https://mathj.journals.ekb.eg/article_130198.html

2 ـ عيشة محمد احمد . هجرة الكفاءات واثرها على التنمية الاقتصادية والتعليم في المجتمعات العربية ، طرابلس ، منشورات المجلة الافريقية المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2022

نقلا عن : https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/56

3 ـ عيسات العمري . معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات العقل التنموي ، منشورات مجلة تنمية الموارد البشرية ، المجلد 07 ، العدد الثاني ، 2016 .نقلا عن https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-860231

4 ـ فاطمة شويخ . انيسة الدهدار . إياد الدجني . استراتيجية مقترحة لتعزيز الادوار الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني في الحد من مشكلة هجرة العقول ، الاردن ، منشورات المجلة الاردنية في العلوم التربوية ، مجلد 14 ، عدد 2 ، 2018 نقلا عن : https://search.mandumah.com/Record/947809

5 ـ عبد الوهاب حفيظ . عيده السعيداني . محمد المثلوثي . هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس المخاطر (الفرص والاحتمالات)، تونس، منشورات المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2019.

نقلا عن :

https://www.admin.ites.tn/api/uploads/files/6399c3ca1d06b0b1efafd1000784623d.pdf

16 ـ فائقة سعيد الصالح . التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية (الهجرة الدولية والتنمية) ، القاهرة ، منشورات إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة جامعة الدول العربية قطاع الشؤون الاجتماعية ، 2014.

نقلا عن : https://www.zohry.com/pubs/LAS-Migration-2014.pdf